الرئيس الغانم مترئساً الجلسة الساخنة

جانب من الجلسة

انتهاء الجلسة بمطالبة الحكومة بإبلاغ نيابة الأموال العامة عن المخالفات التي وقعت في الجمعيات

الصبيح تجاوزت استجواب عاشور «بثقة»

■ الغانم: الاستجواب كان راقياً.. والمساءلة السياسية احد ادوات النائب الرقابية وحق دستوري لكل نائب

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

ناقش مجلس الأمة امس في جلسته التكميلية الاستجواب الموجه من النائب صالح عاشور إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية العمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية عند الصبيح.

وانتهى الاستجواب إلى تقديم عدد من التوصيات دون تقديم كتاب لطرح الثقة،حيث أوصى المجلس بابلاغ نيابة الأموال العامة عن المخالفات التي وقعت في الجمعيات التعاونية وتزويدها بالمستندات اللازمة حفاظا على اموال الجمعيات التي تعد اموالا عامة في تطبيق احكام قانون الجزاء.

وأوصى المجلس الوزيرة الصبيح بالاهتمام بصورة أكبر بالأيتام دون استثناء ومحاولة احتوائهم،و الاستعانة بالإسر الصديقة للمساعدة بروح تطوعية لاحتواء الأيتام قدر المستطاع.

ووصف رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم استجواب النائب صالح عاشور إلى وزيرة الشؤون والاجتماعية والعمل ووزيرة التخطيط هند الصبيح بانه راقيا، مشيرا الى ان المساءلة السياسية حق دستوري لكل نائب

وقال الغانم في تصريح صحافي نتمنى ان تكون هناك خطوات ايجابية من قبل الحكومة في التعامل مع هذه التوصيات منوها الى ان عدد الاستجوابات ليس له علاقة بأداء الوزيرة الصبيح سواء كان استجوابين او ثلاثة او اربعه لافتا الى ان الاستجواب احد ادوات النائب الرقابية ومن حقه ممارسته في اي وقت يراه مناسبا.

واضاف قائلا:ان تقدير الاستجواب يخضع للنائب المقدم للاستجواب وهذا ماحصل في استجواب عاشور للوزيرة الصبيح بشرط ان يكون ذلك ضمن الاطار الدستوري.

وكانت الوزيرة هند الصبيح قالت خلال ردها على المستجوب انها اقسمت على البر بقسمها الدستوري مضيفة انه اذا «كان وقوفي في هذا الاستجواب ضريبة لتطبيقي للقانون فاهلا به».

واضافت ان «من يروج إلى انني اريد تخصيص الجمعيات وبيع البلد فقد كان بامكاني تقديم قانون ان كانت لدي هذه الفكرة كما قدمت 7 مشاريع قوانين فيما سبق الى مجلس الامة» مبينة ان هذا التوجه «لم يكن من منظوري بعد موافقتي على اشهار عدد من الجمعيات».

وعن ما اثير عن رغبتها في بيع الجمعيات التعاونية عبر قرارها بشأن جمعية الدسمة وبتبد القار اشارت الوزيرة الصبيح الى ان ما حدث في الجمعية العمومية للجمعية هو الموافقة على طرح استثمار.

وفندت الصبيح الاتهامات التي وجهها لها المستجوب قائلة « انها عملت ما يجب عليها عمله وقامت بواجبها حسب ما يمليه عليها ضميرها واستطعت تخفيض المصروفات تطبيقا لتوجيه مجلس الوزراء بترشيد المصروفات.

وقال النائب صالح عاشور ان الوزيرة الصبيح عمدت الى تنفيذ مخططها الذي لطالما لوحت به في تصريحات مختلفة نحو خصخصة الجمعيات التعاونية حيث أطلقت عليها لفظ «استثمار السوق المركزي في محاولة منها لتخفيف الأثر من ناحية المسمى دون اثاره في بيع قوت الشعب الكويتي وسلعهم الاستهلاكية وجعلها في يد التجار.

وأكد عاشور ان مسؤولية النواب هي المحافظة على العمل الأهلي التعاوني وعدم السماح بانحرافه عن أهدافه الاجتماعية.

وبين عاشور ان هناك مظلومين من الايتام في وزارة الشؤون «في وقت تساعد فيه الكويت بلد الانسانية كل دول العالم» وتعجز عن مساعدة 136 يتيما.

وقال «اننا ملتزمون بالتعامل الانساني مع الايتام خاصة ان هذه الفئة ليس لها أحد بعد الله سبحانه وتعالى والوزارة فيما الوزارة لا تحسن التعامل معهم» مشيرا الى تحريض الوزارة الايتام على الخروج من دور الرعاية بحجة تقاضيهم رواتب ودخلا شهريا رغم التزامهم بقروض والتزامات مالية تثقل كاهلهم.

من جانب آخر وافق المجلس على عدد من التوصيات الواردة في تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية بشأن اللائحة الفنية ومخصصات العلاج في الخارج وأحالها إلى الحكومة.

طالبت بالعودة إلى ما كان معمولا به في السابق قبل صدور القرار أي أن تكون المخصصات 75 دينارا للمريض و 50 دينارا للمرافق الأول وتذكرة للمرافق الثاني.

وأكد وزير الصحة الدكتور علي العبيدي التعاون مع مجلس الأمة فيما يخص تحقيق المصلحة العامة وعلى وجه الخصوص مصلحة المواطن المريض.

وقال العبيدي أن هناك أربع جهات في الكويت توفد للعلاج في الخارج هي وزارات الصحة والدفاع والداخلية والنفط مشيرا إلى أن مجلس الوزراء ينظر إلى الوفدين للعلاج في الخارج بصورة شاملة وتشكل لجان رباعية من هذه الجهات لتأخذ القرارات وترسلها إلى لجان مجلس الوزراء لدراستها والمصادقة عليها.

وقرر المجلس بالإجماع على مشروع القانون بالموافقة على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بمداولتيه الأولى والثانية وأحاله إلى الحكومة.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة وتلا الأمين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء.

واعتذر عن عدم حضور جلسة اليوم كل من:رئيس الحكومة،ووزراء الدفاع ،الخارجية ،الداخلية ،الإسكان،عبد الحميد دشتي ،فيصل الشايع ،احمد لاري ،فيصل الدويسان ،احمد القضيبي.

انتقل المجلس الى استكمال مناقشة الطلب النيابي بشأن صرف المخصصات المالية لمرافقي المرضى في العلاج بالخارج وتحديد مخصصات المريض المؤهد للعلاج بالخارج،سعدون حماد مقرر اللجنة الصحية :ناقشنا قرار مجلس الوزراء بشأن تخفيض مخصصات العلاج بالخارج وكذلك التعديلات على لائحة العلاج بالخارج وبعض المقترحات النيابية في هذا الصدد ،واللجنة رات عودة المخصصات كما كانت عليه في السابق وشمل تقرير اللجنة ان يكون هناك مرافق ثان للمرأة والاطفال وذوي الاعاقة وكبار السن ،عبد الله التميمي:قرارات مجلس الوزراء بشأن العلاج بالخارج ينطبق عليها المثل القائل «بيون يكحلونها عموها».

الحكومة هي التي خلقت هذه المشكلة تندما ارسلت ناس لا تستحق العلاج بالخارج وسافرت للعلاج السياحي وكلفت المال العام ..للاسف المحسوبية هي التي تفرض نفسها في موضوع العلاج بالخارج والسؤال الاهم هل وزارة الصحة لديها القدرة على تحمل المواطنين الذين يسافرون للعلاج بالخارج لعلاجهم في الداخل؟.. وزارة الصحة ليس لديها القدرة الاستيعابية وتفتقر الى العديد من التخصصات في الامراض ..وقرار مجلس الوزراء متعسف وغير سليم ،وبمثابة طخة وطشر دمه.

أحمد مطيع:نشكر رئيس واعضاء اللجنة الصحية على تقريرهم المتميز ونشكر نقهم وزير الصحة ..ونحن متعودون دائما على ان القرارات التي يكون فيها ضرر وضحيتها المواطن تصدر من مجلس الوزراء ..ووقف المرافق بالمرة هو أمر مرفوض حتي وان كان القرار صادرا من مجلس الوزراء ونرفض ان يكون هناك عملية اذلال للمواطنين ،ونطالب بضرورة اعادة التخصصات لما كانت عليه في السابق وايضا عودة المرافقين الاول والثاني ..لائحة العلاج بالخارج الجديد فيها ظلم بين ولا تقبل بهذه اللائحة ذات الظلم والتعسف.

،وأطالب بتسف جميع قرارات مجلس الوزراء في شان العلاج بالخارج وان ينسقها مجلس الأمة ..القرارات التي فيها ظلم للمواطنين تكون بسبب المستشارين السيئين.

جمال العمر :نود أن نعرف هل كان وزير الصحة يعلم بقرار مجلس الوزراء أم لا ؟.. القرار يخفض مخصصات العلاج بالخارج اتخذ دون ادني دراسة ،ولا ننكر جهود وزير الصحة بالنسبة للحالات الفردية ولكن هناك مواطنين يموتون بسبب تأخر رد المكاتب الصحية والسرعة في سفره ونسأل ابن القسم الطبي يا وزير الصحة ..أطالب وزير الصحة بالتطوير في العمل الاداري بعيدا عن التفكير في كلفة العلاج والبيروقراطية التعيسة ،وأطالب بوجود مستوي عالمي للطب في الكويت وان تتعاقد وزارة الصحة مع مستشفيات عالمية كما تفعل السعودية والامارات ..أيضا مستشفي جابر جاهز فما الذي يمنع ان يدار من قبل مستشفيات عالمية؟..مستوي إدارة المستشفيات في الكويت متدن،والمواطن إذا دش المستشفي يعطي البنقالي 5 دنانير وينهي له كل شي ،وياوزير الصحة انت لم تصبح وزير صحة حاليا وانما انت سكرتير تنفيذي تنفذ فقط ما يطلب منك.

روضان الروضان :قضية العلاج بالخارج استخدمت فيها امور سياسية واجزم ان اكثر من 90% من الذين يسافرون للعلاج بالخارج ليسوا مستحقين ..واعضاء مجلس الامة متسببون في هذا الامر ،حيث ان هناكاطنين يستحقون العلاج وهم مرضي حقيقيون لا يتاح لهم السفر ويدفعون الثمن داخل الكويت.

وأطالب بأن ينسق وزير الصحة مع الهيئة العامة للاستثمار بهدف شراء مجمعات لمرضي الكويت نظرا لان هناك استغلالا للمرضي الكويتيين ..هناك حالات تسافر للعلاج بالخارج تضحك فمنهم من يريد عملية تجميل وغيرها ،و نواب الامة للاسف هم من ساهموا في مثل هذه الامور وضاع المرضي الحقيقيون.

وأطالب وزارات الصحة والنفط والداخلية والدفاع بعدم ابتعاث المرضي للعلاج للخارج الا للمستحقين فقط والا يكون الامر فقط لاجل ارضاء نائب او منتفذ ،فقد وصلت الامور في الكويت ان من ليس معه واسطة لا يذهب للعلاج بالخارج حتي وان كان مستحقا وهذا الامر بذمة وزير الصحة.

خليل الصالح:المواطن الكويتي لديه حق علي الدولة فمئات المليارات صرفت بالخارج ،وبكرة سوف ياتينا الامر من الدول الخمس بدفع الملايين لاعادة تأهيل الدول المنكوبة فلذلك المواطنون ابدي واولي ولا يمكن التنصل من قضية العلاج بالخارج ،ونؤكد ان تعديلات اللجنة الصحية البرلمانية مستحقه ويجب اقرارها ونشدد علي ضرورة ان تكون الحكومة في جانب المواطن الذي هو اساس هذا الوطن.

محمد الحويلة :موضوع العلاج بالخارج في غاية الاهمية والدستور نص في المادة ١١ علي ان الدولة تكفل الرعاية الصحية للمواطنين وان تكون ذات مستوي عالي ،ومخصصات العلاج بالخارج وفق القرار الجديد بسيطة ولاتفي باحتياجات المرضي ويجب ايقاف القرار ،والعودة الي القرار السابق.

..فاللائحة الجديدة للعلاج بالخارج معيبة ويجب ايقاف العمل بها ويجب ان يتم تصويبها ومستشفي العلاج الطبيعي في الكويت متهالك والكوادر الطبية فيه غير متمكنة لذلك يجب ان يستمر العلاج الطبيعي والتاهيلي في الخارج.

عادل الخرافي :يجب ان نكون حذرين عند الحديث عن هذا الملف ويجب ان يكون بعيدا عن المزايدات السياسية ،ويحزننا في ظل المبالغ الطائلة ان يكون المستوي الصحي في الكويت بهذا المستوي وعدم وجود عناية طبية ذات جودة.

،واشيد بقرار وزارة الصحة بان العيادات في المستشفيات اصبحت في الصباح للكويتيين وبعد العصر لغير الكويتيين.

ونسال من الذي يتحمل قرار الغاء المستشفيات السبع ،فلا يوجد احد في الحكومة يستطيع ذلك ،وأطالب بالا يطبق القرار الجديد بالنسبة للعلاج في الخارج بأثر رجعي ..الرعاية الصحية للكويتيين اصبحت اهم من المبالغ المالية في ظل عدم استطاعة القطاع الصحي الكويتي استيعاب المواطنين والمقيمين معا.

صالح عاشور:لو الحكومة لديها استيراتيجية واضحة للصحة العامة لما ضيعنا وقتنا في أمر الحديث عن العلاج في الخارج ..وما يحدث اليوم هو الدخول في صلب عمل وزير الصحة والحديث في هذا الامر يجب ان يكون من خلال لجان فنية تخصصية ..كذلك لا يعقل صرف المليارات في القطاع الصحي ومع ذلك يتم ارسال المرضي للعلاج في الخارج،وتحمل وزير الصحة غياب الرؤية الاستيراتيجية في الجانب الصحي ..وتستغرب عدم وجود مستشفي متخصص للعلاج الطبيعي واعادة التاهيل في الكويت في ظل الميزانية العالية ..الحكومة يبدوا انها ناهية علي اسرين هما التعليم حيث ايقاف البعثات وغيرها وكذلك الصحة بتقليل مخصصات العلاج بالخارج وفي المقابل تترك الهدر في مختلف مؤسسات ووزارات الدولة والمناقصات المليارية دون ان تمسها ..والارث الذي ورثه وزير

الصبيح عبرت الاستجواب

■ الصبيح: لو أردت تخصيص الجمعيات كان بإمكاني أن أعد قانوناً من 2014 لكني اعرف انه مخالف

■ أين المستجوب من جمعية الدسمة منذ بداية خسارتها ؟.. الجمعية اليوم مديونة بحوالي سبعة ملايين وعليها 79 قضية

■ خوفا من محاولة بعض الفاسدين الدخول إلى بيوت الرعاية ركبنا كاميرات فقامت اربع فتيات بتكسير الكاميرات

■ طورت العمل التعاوني.. ومن قاعة عبدالله السالم المؤمنة بالديمقراطية نؤمن بالرأي الذي يأخذ بالأغلبية

■ أنا ما أبيع بلدي واستغرب من يقول إنني ظالمة وظلمت الاتحاد التعاوني والعمل التعاوني حسبي الله ونعم الوكيل

■ أبر بقسمي وإذا كان وقوفي على منصة الاستجواب ضريبة انني طبقت القانون فاهلاً بها وشرف على رأسي

ابتسامة العبيدي

الخرينج متحدثا اثناء الجلسة

حوار ذيابي - ذيابي